CD/1184
18 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

تقرير مؤتمر نزع السلاح عن الاستعراض الجاري لجدول أعمال المؤتمر وعضويته وأساليب عمله

(تم اعتماده في الجلسة العامة ٦٤٣ المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣)

١ - في الفقرة (ج) من مقرر الجمعية العامة ٤٣٢/٤٧ المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ المتعلق بدعوة اللجنة الاولى إلى الانعقاد مجدداً في الفترة من ٨ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ ، طلبت الجمعية ، في جملة أمور أخرى ، إلى مؤتمر نزع السلاح أن يحيل إلى رئيس اللجنة الاولى "حالة الاستعراض الجاري [من جانب المؤتمر] لجدول أعماله وتنظيم وطرق عمله ، بحلول ٣٠ شباط/فبراير ١٩٩٣" . وهذا التقرير ، الذي اعتمده المؤتمر بتوافق الآراء ، يصدر عملاً بهذا الطلب .

٢ - وكما ذكر في تقرير المؤتمر عن تقرير الامين العام للامم المتحدة المعنون "الابعاد الجديدة لتنظيم الاسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" ، فإن التغيرات النوعية الناجمة عن الوضع الدولي الجديد والإمكانيات الجديدة التي أتيحت لتعزيز الامن الدولي من خلال نزع السلاح مع تنمية علاقات تعاونية فيما بين الدول ، قد أكدت أنه لا غنى عن المؤتمر للتفاوض بشأن اتفاقات متعددة الاطراف .

٣ - ويوفر المؤتمر أداة فريدة لتحقيق الانسجام بين جهود جميع الاطراف المشتركة في المفاوضات ، من الدول الاعضاء وغير الاعضاء على حد سواء . وما تم مؤخراً من إبرام لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة هو خير دليل على ذلك . وفي قرار الجمعية العامة ٥٤/٤٧ هاء المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ، الذي اعتُمد دون تصويت ، رحبت الجمعية باختتام المفاوضات التي جرت حول مشروع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة ، وبينت أيضاً أن اختتام تلك المفاوضات قد "أكد من جديد الحاجة إلى المؤتمر وأهميته بوصفه المحفل الوحيد للمجتمع الدولي لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف" .

٤ - وقرر المؤتمر ، في نهاية دورته السنوية لعام ١٩٩٢ ، تركيز اهتمامه على تحسين أدائه وزيادة فعاليته ، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات الهامة المتعلقة بعضوية المؤتمر وجدول أعماله في فترة ما بين الدورات ، ومواصلة النظر في أساليب عمله (انظر تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة CD/1173 الفقرات من ١١ إلى ١٩) . ولاحظت الجمعية العامة مع الارتياح ، في قرارها ٥٤/٤٧ هاء المذكور أعلاه ، بالنتائج المحرزة حتى الآن بشأن موضوع تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته ، بما في ذلك القرار الخاص بإجراء مشاورات بشأن مسائل عضوية المؤتمر وجدول أعماله ، وقرار المؤتمر بمواصلة العملية في دورته لعام ١٩٩٣ ؛ كما شجعت المؤتمر على استعراضه الجاري حالياً لجدول أعماله وعضويته وأساليب عمله (انظر القرار ٥٤/٤٧ هاء ، الفقرة الأخيرة من الديباجة والفقرة ٣ من المنطوق) .

٥ - وقد تم الاضطلاع بالشطر الكبير من هذه الأعمال من خلال مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية من أجل تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ، تَرَأسها السفير أحمد كمال من باكستان أثناء الدورات السنوية الثلاث الأخيرة .

٦ - وقرر المؤتمر ، في تقريره السنوي ، تكليف رئيسه آنئذ ، السفير ميشيل سيرفيه من بلجيكا ، بمهمة إجراء مشاورات في فترة ما بين الدورات بعد انتهاء الدورة السنوية للمؤتمر لعام ١٩٩٢ ، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المؤتمر في بداية الدورة السنوية لعام ١٩٩٣ .

٧ - وأثناء الفترة المذكورة ، عقد السفير سيرفيه اجتماعات مكثفة ، في كل من جنيف ونيويورك أثناء انعقاد دورة اللجنة الأولى ، مع ممثلي الدول الأعضاء وغير الأعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر والتي كانت قد طلبت العضوية رسمياً .

٨ - وقدم السفير سيرفيه تقريراً إلى الجلسة الأولى للمؤتمر أثناء دورته لعام ١٩٩٣ ، في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (CD/PV.636) ، وذلك تلبية لطلب المؤتمر عندما عهد إليه بهذه المهمة . وأخبر المؤتمر أنه أجرى ، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، مشاورات مفتوحة العضوية مع جميع الوفود التي كان قد التقاها في سلسلة من المشاورات الفردية والجماعية ، وذكر أنه أدلى ببيان أشار فيه الى ما أُحرز من تقدم ولاحظ أنه لم تتحقق نتائج حاسمة . وقد وُزِّع هذا البيان على جميع المشاركين . وبيَّن أنه واصل مشاوراته بعد ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، ولاحظ أنه ليس ثمة تغيُّر في التقييم الذي تضمنه البيان المذكور والمرفق بهذا التقرير .

٩ - كما نوقشت هذه المسألة في مشاورات غير رسمية في افتتاح الدورة السنوية لعام ١٩٩٣ . وفي الجلسة العامة الثانية ، تلا رئيس المؤتمر ، السفير شلسو أموريم من البرازيل ، البيان التالي بشأن جدول أعمال المؤتمر:

"(١) هناك تفاهم في المؤتمر على أن يقرر المؤتمر ، في بداية دورته لعام ١٩٩٣ ، اعتماد جدول أعمال دورته لعام ١٩٩٣ جدولا لأعمال دورة عام ١٩٩٣ ، مع الاشارة في الوقت نفسه إلى أنه سيجري تكشيف مشاوراته الجارية بشأن استعراض جدول الأعمال هذا:

١ - حظر التجارب النووية

٢ - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي

٣ - منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بذلك

٤ - منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي

٥ - اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها

٦ - الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ؛ الأسلحة الاشعاعية

٧ - البرنامج الشامل لنزع السلاح

٨ - الوضوح في مسألة التسلح

٩ - بحث واعتماد التقرير السنوي وأي تقرير آخر يقتضي الأمر تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

(٢) كما يوافق المؤتمر ، بدون المساس بأي مقررات تتخذ مستقبلا بشأن الإطار التنظيمي للبنود الأخرى ، على بدء عمله فورا بشأن ما يلي: "حظر التجارب النووية" ، "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" ، "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها" ، "الوضوح في مسألة التسلح" . ولهذا الغرض ينشئ المؤتمر اللجان المخصصة لهذه البنود ، ويسند إليها الولايات التالية:

- حظر التجارب النووية: نتيجة المشاورات التي أجراها في عام ١٩٩٣ المنسق الخاص المعني بهذا البند (CD/1179) ؛
- منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي: الوثيقة CD/1125 ؛
- اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها: الوثيقة CD/1121 ؛
- الوضوح في مسألة التسلح: المقرر الذي اتخذه المؤتمر في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ (CD/1150) .

(٣) كما يشير المؤتمر إلى مقرره بتكشيف مشاوراته بشأن تحسين أدائه وزيادة فعاليته ، بما في ذلك مقرره بإجراء مشاورات بشأن مسألتي عضويته

وجدول أعماله . ولهذا الغرض أؤكد أنني سأعيّن منسقَيْن خاصيْن لإجراء مشاورات حول مسالتي العضوية وجدول الاعمال .

وأخيرا ، أفهم أن الاعضاء المهتمين سيواصلون ما يقومون به حاليا من مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية حول مسالة عدم الانتشار من جميع جوانبها" .

١٠ - وإلحاقا بالبيان الذي ألقاه الرئيس ، قرر المؤتمر ، في جلستيه العامتين ٦٣٩ و٦٤٠ ، تعيين رؤساء اللجان المخصصة .

١١ - كما قرر المؤتمر ، في جلسته العامة ٦٣٩ ، تعيين السفير ميفيل مارين بوش من المكسيك منسقاً خاصاً لاستعراض مسالة جدول الاعمال ، والسفير بول أوسلفن من استراليا منسقاً خاصاً لاستعراض مسالة العضوية . وباشر المنسقان الخاصان أعمالهما وشرعا في مشاورات مكثفة . وسيواصلان العمل الدؤوب في سبيل تحقيق اتفاق بشأن هاتين المسالتين .

١٢ - وواصل المؤتمر ، عملا بمقرره المؤرخ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، مشاوراته غير الرسمية حول استعراض جدول أعماله . وكان هناك اتفاق عام على أن مسالة جدول أعمال المؤتمر جزء من القضية الاعم وهي أساليب عمله ، ونظامه الداخلي ، وتشكيله وفي النهاية دور مؤتمر نزع السلاح ذاته . وجرى التسليم بأن الحاجة تدعو إلى إدخال تغييرات على عمله بغية الاستجابة بصورة أجدى للتحديات والفرص التي يتيحها نظام دولي متغير . وجرى التذكير بأن المؤتمر شرع في عام ١٩٧٩ في تناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح وغير ذلك من التدابير ذات الصلة بالموضوع ، مع مراعاة أمور منها الاحكام ذات الصلة من وثائق دورتي الجمعية العامة الاستثنائيتين الاولى والثانية المكرستين لنزع السلاح في المجالات التالية:

أولا - الاسلحة النووية بجميع جوانبها ؛
ثانيا - الاسلحة الكيميائية ؛
ثالثا - أسلحة التدمير الشامل الاخرى ؛
رابعا - الاسلحة التقليدية ؛
خامسا - تخفيض الميزانيات العسكرية ؛
سادسا - تخفيض القوات المسلحة ؛
سابعا - نزع السلاح والتنمية ؛
ثامنا - نزع السلاح والامن الدولي ؛
تاسعا - التدابير التبعية وتدابير بناء الثقة ، وأساليب التحقق الفعالة ، والمقبولة لجميع الاطراف المعنية فيما يخص تدابير نزع السلاح الملائمة ؛

عاشرا - برنامج شامل لنزع السلاح يفضي إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة .

١٣ - واتفق على أن المجالات السابقة ، وإن لم تكن جامعة ، تتيح جملة عريضة من الإمكانيات لجدول أعمال معاصر لمواصلة أعمال المؤتمر . وفي ضوء إبرام اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، ومع مراعاة توصيات الجمعية العامة ومقترحات الدول الأعضاء في المؤتمر ، اتفق على مواصلة المشاورات بهدف تعيين بنود محددة تدرج في برنامج عمله المقبل .

١٤ - وعين مؤتمر نزع السلاح منسقا خاصا للنظر في مسألة إمكان توسيع عضويته . وشرع المنسق الخاص فعلا في إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح . وستتواصل هذه المشاورات بهدف التوصل الى مقترح منقح متفق عليه بشأن تشكيل جديد لمؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن .

١٥ - وفيما يتعلق بأساليب عمل المؤتمر ، فكما ذكر أعلاه قام المؤتمر باستعراضها على أساس مستمر عن طريق تكييف نظامه الداخلي ، كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، وعن طريق الاتفاق على عدد من الترتيبات الإجرائية الاخرى التي تكفل تيسير أعماله . ومن بين هذه الترتيبات ، اتخذت مقررات شتى لتعجيل إشراك ممثلي الدول غير الأعضاء في أنشطة المؤتمر . وجرى تنسيق هذا الجانب في المشاورات المفتوحة العضوية بشأن تحسين أداء المؤتمر نفسه وزيادة فعاليته .

١٦ - وسيواصل المؤتمر معالجة مسائل توسيع نطاق عضويته ، وجدول أعماله ، وأساليب عمله بوصفها مسائل هامة وملحة . ويعتزم المؤتمر تقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن نتائج مداولاته بشأن تلك المسائل في نهاية دورته لعام ١٩٩٣ .

بيان رئيس مؤتمر نزع السلاح في المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية المعقودة في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣

أود أن أرحب بكم في هذا الاجتماع الذي يعقد بشأن المسائل التي كلفني المؤتمر باجراء مشاورات حولها أثناء الفترة الواقعة بين الدورتين بعد انتهاء الدورة السنوية لعام ١٩٩٣ . ورغم أنه لم يطلب اليّ أن أقدم تقريرا الى المؤتمر إلا في بداية الدورة السنوية لعام ١٩٩٣ ، فقد رأيت من المفيد أن أحيطكم علما بالتطورات المتعلقة بالمجالين الهامين اللذين تعنى بهما هذه المشاورات: جدول الاعمال وتوسيع عضوية المؤتمر . ويبدو لي أنني سأستجيب بذلك للتطورات الجديدة التي نشأت أثناء دورة اللجنة الاولى التي انعقدت مؤخرا ، وبخاصة لدورتها القادمة التي ستنعقد من ٨ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ ، وأن أزيد في الوقت نفسه من الشفافية المطلوبة لمعالجة الموضوعين المذكورين . وقد أكد بعض الاعضاء على أهمية ضمان توفير معلومات وافية للجميع أثناء عملية التشاور ، وهو رأي اتفق معه تماما واعتزم تعزيزه على الدوام . وغني عن القول إن الرئيس القادم والامين العام يؤيدان هذا النهج ، وهو النهج الوحيد الذي سيضمن إحراز نجاح في هاتين المسألتين .

وكما تعلمون ، فإنني قمت فور انتهاء الدورة السنوية لعام ١٩٩٣ ، وقبلما ذهبنا الى نيويورك لحضور اللجنة الاولى ، مع الرئيس القادم والامين العام باجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، وكذلك مع عدد من غير الاعضاء . وفعلنا ذلك نظرا الى أنه لم يوجد تمييز في الولاية المعهود بها اليّ بين الاعضاء وغير الاعضاء . وعلاوة على ذلك ، لما كانت مسألتا جدول الاعمال وتوسيع العضوية تهمان غير الاعضاء بصورة مباشرة أيضا ، بدا لنا أن الحاجة الى الشفافية تنطبق عليهم كذلك ، وعلى ذلك ، دعونا غير الاعضاء الذين طلبوا العضوية والذين اشتركوا في أعمال المؤتمر أثناء دورته لعام ١٩٩٣ الى الاشتراك في المشاورات . واستجبت كذلك ايجابيا لطلبات من عدد من غير الاعضاء اشتركوا في الدورة السنوية لعام ١٩٩٣ رغم أنهم لم يتقدموا بعد بطلب الحصول على صفة العضوية ، إذا بادروا وأحالوا اليّ وجهات نظرهم حول الموضوعين المذكورين . واستشير ١٩ من غير الاعضاء . أما الاعضاء ، فلم يتيسر إجراء مشاورات مع وفد واحد فقط من بينهم .

واستطعنا أيضا الى جانب مداولات اللجنة الاولى أن نوضح نقاط معينة تتصل بالمشاورات المعقودة في جنيف ، وفي بضع حالات فاتحنا عددٌ من غير الاعضاء كانوا يرغبون في الحصول على معلومات عن سير المشاورات .

وقررت ، بقصد المحافظة على الشفافية ، أن أشير الى المسألتين في البيان الذي قدمت فيه تقرير المؤتمر في الجلسة الافتتاحية للجنة الاولى يوم ١٢ تشرين الاول/اكتوبر . وفي تلك المناسبة ، وجهت نظر اللجنة الى الولاية المعهودة اليّ من المؤتمر ، ملاحظا أن المشاورات كانت قد بدأت بالفعل في جنيف في أيلول/سبتمبر وأنها سوف تستمر في الاسابيع التالية . وأكدت على التزام المؤتمر باجراء استعراض شامل لمسألة توسيع العضوية ، بغية اتخاذ قرار ايجابي في عام ١٩٩٣ ، واستمرت المشاورات في نيويورك على أساس هذا البيان مع عدد من أعضاء اللجنة الاولى .

وأود أن أضيف أنه ، كما تعلمون ، لوحظ مع الارتياح في القرار الذي اعتمدته اللجنة الاولى دون اقتراع بشأن تقرير المؤتمر أن النتائج التي تحققت حتى الآن بخصوص موضوع تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته ، بما في ذلك المقرر الخاص باجراء مشاورات حول مسألتي عضوية المؤتمر وجدول أعماله ، والمقرر الذي اتخذه المؤتمر بمواصلة هذه العملية في دورته لعام ١٩٩٣ . وتشجع الفقرة ٣ من القرار نفسه الاستعراض الجاري لجدول أعمال المؤتمر وعضويته وأساليب عمله . وأنا أرحب بهذا الاجراء من جانب الجمعية العامة ، فهو يعني أن اهتمامنا بالشفافية قد جلب اهتمام جميع أعضاء الامم المتحدة لهذا الموضوع . واعتمدت اللجنة الاولى مؤخرا ، في وقت لاحق لذلك ، مقررا بأن تنعقد من جديد من ٨ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ ، ورجت المؤتمر أن يحيل الى رئيس اللجنة الاولى نتائج دراسته لتقرير الامين العام المعنون "الابعاد الجديدة لتنظيم الاسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" في موعد غايته ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، وكذلك حالة استعراضه الجاري لجدول أعماله وعضويته وأساليب عمله في موعد غايته ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ . ومن الواضح أن هذا المقرر يزيد من الحاجة الى معالجة هذه المسائل بأسرع ما يمكن .

وأود أن أحيطكم علما ، كخلفية اضافية لمناقشاتنا اليوم ، بأنه ورد طلب اضافي للعضوية من كرواتيا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وعمّم أمين عام المؤتمر الرسالة المعنية على جميع أعضاء المؤتمر في التاريخ نفسه .

وأود الآن أن أبلغكم نتيجة الجولة الاولى من المشاورات حول الموضوعين ، أي توسيع العضوية وجدول الاعمال .

ففيما يتعلق بمسألة توسيع العضوية ، رجوت أمين عام المؤتمر أن يعدّ ورقة معلومات خلفية غير رسمية عن عضوية المؤتمر . ويترك للاعضاء أن يحكموا على مدى فائدة تلك الورقة غير الرسمية ، ولكننا رأينا أننا سنوفر الوقت والمناقشة بمجرد تزويدكم بهذه المعلومات ، وهي معلومات ربما طلبتموها على أي حال . وستجدون فيها

ما جرى من تغييرات في عضوية الهيئة المتعددة الاطراف المعنية بالتفاوض بشأن نزع السلاح منذ عام ١٩٥٩ . وتتناول الورقة غير الرسمية كلا من التوسعات في العضوية منذ ذلك الوقت والاجراء الذي اتبع في كل توسيع منها . وكل ما أود اضافته للمعلومات الواردة في الورقة غير الرسمية هو أن التوسعات لم تكن مسبوقة بمناقشات مطولة حول الاهمية النسبية لمختلف المبادىء أو النهوج المتبعة لتوسيع عضوية المؤتمر ، بل جاءت استجابة لطلبات محددة بالانضمام الى العضوية أو استجابة لظروف سياسية معينة في العالم جعلت لزاما على المؤتمر أن يدعو بعض الدول الى الانضمام اليه .

ويعمم الامين كذلك قائمة بطلبات العضوية ، مع الاشارة الى التواريخ التي أحيلت فيها الى المؤتمر .

واسمحوا لي الآن أن انتقل الى مشاوراتي مع الاعضاء ، وقد أعرب البعض منهم عن آراء بصفة شخصية ولاحظت بصفة عامة أن هناك ادراكا واسع النطاق للحاجة الى التوسيع ، باستثناء عضوين رأيا أنه قد يكون من المستصوب الانتظار الى حين حدوث المزيد من التطورات في الموقف الدولي ، رغم عدم اعتراضهما على اتخاذ قرار في عام ١٩٩٣ . والآن سأتناول نوع التوسيع الذي يتوخاه الاعضاء ، فلم ير إلا القليل منهم أنه ينبغي أن يجري التوسيع على غرار المقرر الذي لا يزال معلقا منذ عام ١٩٨٣ ، أي التوسيع في حدود ما لا يتجاوز أربعة الى خمسة أعضاء . ورأت الاغلبية الكبرى ممن استشيروا أن هذا الحل اما مستحيل أو غير مقبول . ورأى عضوان ، بصفة شخصية ، أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يصبح مفتوح العضوية . وأعربا كذلك عن اهتمام بالاقتراح الذي تقدم به السفير هيلتينيوس بخصوص نوع أكثر دقة من ترتيبات العضوية المفتوحة ، يفتح المؤتمر بمقتضاه أمام جميع الدول التي تتقدم بطلب عضوية . ومن ناحية أخرى ، عارض كثير من الاعضاء مفهوم المؤتمر المفتوح العضوية ، وأصروا على أن يكون التوسيع محدودا ، وإن كان بأكثر من رقم ٤ أو ٥ الذي اقترحه عدد ضئيل للغاية من الوفود . ولاحظ بعض الاعضاء أنه ينبغي أن يتجاوز التوسيع خمسة ، دون الاشارة إلى أي رقم بعينه . وأعرب أعضاء آخرون عن تفضيلهم لتوسيع يتراوح بين ١٠ و١٥ . وأيدت أغلبية كبيرة من مؤيدي التوسيع الاكبر رقما يقارب العشرين ، يمكن أن يكن أكثر من ذلك أو أقل منه حسب الوضع وقت اتخاذ القرار النهائي . ولاحظ بعض الاعضاء أنهم على استعداد للموافقة على توسيع يبلغ حتى ٣٠ عضوا . واقترح اثنا عشر وفدا ادخال المرشحين الذين كانوا ناشطين أو الذين تقدموا رسميا بطلب عضوية في عضوية المؤتمر ، وأعرب ثلاثة من الاعضاء عن معارضة شديدة للغاية لهذه الفكرة ، رافضين المفاهيم التي قدم الاقتراح استنادا اليها .

ولن تندهشوا اذا قلت لكم أن غالبية غير الاعضاء أيدوا فكرة مؤتمر مفتوح العضوية ، وأفاد ما يقرب من نصفهم بأنهم سوف يؤيدون الفكرة التي تقدم بها السفير

هيلتينيوس ، ولم يعارض في الواقع سوى واحد من غير الأعضاء مبدأ العضوية المفتوحة . ورأى آخرون أن توسيعا بمقدار ٤ الى ٥ ليس واقعيا ، واقترحوا التوسيع اما بما يتراوح بين ١٠ الى ١٥ أو ٢٠ عضوا جديدا ، وأيدت الأغلبية هذا الرقم الأخير . واقترح اثنان من غير الأعضاء تدوير العضوية ، إلا أن هذه الفكرة لاقت معارضة من أعضاء وعدد من غير الأعضاء على حد سواء .

وقد اتضح لي الآن ، بعد الجولة الأولى من المشاورات ، أن بعض البدائل المتاحة لنا لن تنال توافق الآراء ، نظرا للمعارضة الشديدة التي تواجهها ، أو لأن المساوىء تغلب كثيرا على المحاسن ، في رأي الذين جرت استشارتهم . وينطبق ذلك على احتمال تحديد التوسيع بما لا يتجاوز ٤ أو ٥ أعضاء جدد ، وكذلك المؤتمر المفتوح العضوية ، إلا أن البديل المختلف الذي تشكله فكرة السفير هيلتينيوس قد أثار بعض الاهتمام وينطبق الشيء نفسه على مفهوم التدوير الذي لم يثره الا عدد قليل من الوفود والذي لاقى هو الآخر معارضة شديدة .

ومع ذلك ، هناك مجال كبير يمكننا أن نواصل البحث فيه ، وخاصة ما يتعلق بالجوانب التي لم تواجه اعتراضات . وسأواصل بحثها ولكنني أود في هذه الآونة التأكيد على أن هناك اتجاها واضحا يؤيد إجراء توسيع كبير يبلغ نحو ٢٠ عضوا .

أما عن المعيار الذي سوف يستند اليه أي توسيع ، فقد أعرب عدة أعضاء عن تأييدهم للنهج الجغرافي ، مع التعديل في بعض الحالات لاعتبارات سياسية وعسكرية . وفضل أعضاء آخرون نهجا يركز بالتساوي على الاعتبارات السياسية والعسكرية وكذلك الجغرافية . وأشار عدد أقل من الأعضاء الى الحاجة الى المحافظة على التوازن ، دون توضيح كيفية تحقيق ذلك . وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن التطورات الأخيرة قد خلقت وضعا جديدا ، الأمر الذي أدى الى ظهور قوى عسكرية نووية وتقليدية جديدة ، وهو عنصر يجب عدم تجاهله في مفاوضات نزع السلاح . ولاحظ بعض الأعضاء أيضا أنه قد تكون هناك حاجة الى استعراض هيكل ترتيبات المجموعات في المؤتمر ، نتيجة للتوسيع القادم في العضوية ، بل وربما قبل ذلك . وقال عضوان على وجه التحديد أنه ينبغي ألا يكون التوسيع "أوروبي المركز" ، بحجة أن أوروبا جيدة التمثيل بالفعل . ورفض عدة أعضاء هذه الفكرة ، إذ اعتبروا أنها ليست واقعية . وأخيرا ، وجه أحد الأعضاء النظر الى نمط التصويت في الجمعية العامة باعتباره معيارا يحتذى .

وكما ترون ، جرت مناقشة عدة نهوج فيما يتعلق بالتوسيع ، الجغرافي منها والسياسي ، والأهمية العسكرية لبعض المرشحين . ومن ثم ستنشأ مشكلة خطيرة ، وهي محاولة معرفة ثقلهم النسبي سلفا . ويبدو لي أن ذلك قد يصبح عملية لا نهاية لها

ولا فائدة ولا تؤدي الى شيء . وربما يكون من الافضل أن يواصل الرئيس مشاوراته الخاصة بخصوص المرشحين وأن يأتي بحل متفق عليه لهذه المسألة .

وقد كان واحد من زملائنا حكيما عندما نصحني بأنه ينبغي أن يكون التوسيع في شكل ترتيب اجمالي ، مع تجنب النظر في المرشحين على أساس كل حالة على حدة . وأود أن أضيف الى ذلك أنه ليس ضروريا بالقطع ، حسبما أرى ، أن تقابل اضافات الى إحدى المجموعات اضافات أخرى معادلة لها رياضيا الى مجموعات أخرى . وقد أثبتت التجربة أن هذا ليس ممكنا في كل الاحوال . غيرأنه يبدو لي أنه للوصول الى توافق الآراء سيلزم أن تكون هناك مجاملات متبادلة ، مع مراعاة ما سأطلق عليه التوازن الشامل الذي يمكن التوصل اليه من خلال استعراض قائمة المرشحين المحتملين للعضوية ، سواء كانوا قد قدموا طلباتهم بصورة رسمية أم لا .

وفيما يتعلق بالإجراء الواجب اتباعه عندما نتفق على المرشحين للتوسيع ، ستجدون في ورقة المعلومات الخلفية التي عممتها الأمانة أنه سبق اتباع نهوج مختلفة في الماضي . وأود أن استرعي انتباهكم الى الإجراء الذي اتفق عليه في المرة الأخيرة ، عندما أسس مؤتمر نزع السلاح . فقد مكن ذلك الترتيب توسيع المحفل المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح ، دون أن تمنع الاعتبارات السياسية اضافة بعض الاعضاء الجدد الى مؤتمر نزع السلاح ، أما بسبب حالة العلاقات الثنائية أو غير ذلك من عوامل ، مثل اتباع نهج متشدد إزاء التوازن العددي .

وأود الآن أن استعرض مسألة جدول الاعمال . فكانت أولى النقاط التي أثيرت أثناء المشاورات هي ما إذا كان يلزم تغيير جدول الاعمال السنوي الحالي . وأيدت غالبية كبرى من الوفود ادخال تعديلات على جدول الاعمال ، أو كانت مستعدة لقبولها . ولم يعرب إلا أربعة من الاعضاء عن الرأي بأنه ليست هناك حاجة الى تغيير جدول الاعمال ، أو أفادوا بأنهم راضون به كما هو ، إلا أن البعض منهم أفاد بأنهم سيكونون مرنين في حالة عرض تغييرات . وعند غير الاعضاء كذلك ، أيدت غالبية كبيرة ادخال تغييرات أو كانت على استعداد لقبولها ، في حين أن واحدا فقط ممن استشيروا رأى أنه يمكن الابقاء على جدول الاعمال كما هو .

وفيما يتعلق ببنود محددة في جدول أعمال المؤتمر ، كان هناك نطاق واسع من الآراء عما يجب أن يتضمنه جدول الاعمال وما يجب حذفه منه . وعند استعراض المقترحات التي قدمت ، نجد أن اضافة المقترحات جميعها سوف يعني وجود قائمة من البنود تفوق في الطول ما سبق حتى الآن .

غير أنه يمكن تحديد بعض الاتجاهات على نحو مؤكد . فقد شدد العديد من الوفود على أهمية بندين من بنود جدول الأعمال الحالي ، هما "حظر التجارب النووية" و"الوضوح في مسألة التسلح" ، إلا أنه في الحالة الأخيرة كثيرا ما أعرب عن رأي يقول أنه سوف يلزم استعراض مجالات محددة قد يكون من الملائم اتخاذ إجراء بشأنها تحت هذا البند من جدول الأعمال . وتأتي بعد ذلك في ترتيب الأفضليات مسألة "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها" ، حيث يسود شعور قوي بأنه ينبغي للمؤتمر أن يستطيع التحرك صوب الوصول الى اتفاق . والبند الذي يأتي بعد ذلك من حيث الأفضلية هو "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" ، وقد أكد عدد من الوفود على أهمية تكريس الجهود للنظر في تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي . ثم تأتي بعد ذلك في ترتيب الأفضليات مسألة اضافة بند جديد عن عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ، غير أنه أعرب عن رأي بأنه ينبغي في الواقع أن تتناول هذا الموضوع هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة . وجاء رأي آخر يقول أنه ينبغي للمؤتمر ، بطريقة ما ، أن يصبح اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وثمة موضوع آخر جلب الاهتمام ، ألا وهو النظر في تدابير بناء الثقة ، عالميا وإقليميا ، كبند منفصل أو كأحد عناصر "الوضوح في مسألة التسلح" . ولم تكن هذه المواضيع فقط من بين أكثر ما ذكرته الوفود ، ولكن لم يعرب أيضا عن أي اعتراض عليها . ولم ينل بند جدول الأعمال الخاص بالأسلحة الاشعاعية كثيرا من الاهتمام ، ولكن عرضت عدة آراء فيما يتعلق بنهج المسلكين في هذا البند من جدول الأعمال . وكان هناك شعور عند الذين تناولوا هذا الموضوع بأنه يتعين أن يصبح المسلكان بندين منفصلين أو بندين فرعيين من بندين آخرين من جدول الأعمال . وفيما يختص بالبندين ٢ و٣ من جدول الأعمال الحالي ، "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، و"منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بذلك" ، انقسم الأعضاء الى ثلاث مجموعات تكاد تكون متساوية القوة: الإبقاء عليهما كما هما ، واسقاطهما من جدول الأعمال ، وإعادة صياغتهما ، وربما عن طريق ادماج المفهومين وانقسم الأعضاء كذلك فيما يتعلق بالبند ٨ من جدول الأعمال ، "البرنامج الشامل لنزع السلاح" ، فيرغب بعض الأعضاء الاحتفاظ به ، وأعرب هؤلاء عن رأي يقول أنه يمكن أن يقتصر على نحو مفيد على النظر في تدابير بناء الثقة والتحقق . ورأى أعضاء آخرون أنه ينبغي حذفه من جدول الأعمال . وذهب رأي آخر الى أنه ينبغي المحافظة عليه في جدول الأعمال ، على ألا يطرح للنظر فيه إلا عندما تكون الظروف سانحة .

وذُكِرت مواضيع أخرى ، ولكن ليس على نفس المستوى المواضيع التي ذكرتها ، وهي: الدور المحتمل لمؤتمر نزع السلاح في وضع إجراءات للتحقق خاصة باتفاقات نزع السلاح القائمة ، وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح ، ونزع الأسلحة

التقليدية ، بما في ذلك اتخاذ تدابير إقليمية . ووجه أحد الأعضاء الانتباه الى مسألة نزع السلاح والتنمية .

وفيما يتعلق بدور محتمل لمؤتمر نزع السلاح في وضع ترتيبات للتحقق خاصة باتفاقات نزع السلاح القائمة ، أشير أثناء المشاورات الى المادة ٣٣ من النظام الداخلي . التي تسمح للاطراف في تلك الاتفاقات بالمشاركة الكاملة في أية هيئة فرعية تعالج ذلك الموضوع .

وأكد الكثير من الأعضاء أثناء المشاورات على الحاجة الى التوصل الى جدول أعمال مختصر ، ولاحظ البعض منهم أنه ينبغي لنا حذف البنود التي يتعذر عقد مفاوضات بشأنها . وكما ترون ، يمطدم أي مطلب باختصار جدول الأعمال بقائمة تفصيلية آخذة في الانبثاق عن المشاورات . ومن الجلي أن التوفيق بين العنصرين ليس في المتناول حاليا فيما يبدو . وينبغي لنا لذلك أن نختار أحد الخيارين ، أو أن نفكر في إطار بنود في جدول الأعمال تضم عدة بنود فرعية . وربما يكون ذلك حلا للمسألة . وأعرب أيضا في هذا الصدد عن رأي مفاده أن جدول الأعمال السنوي قد يتطلب اضافة بنود جديدة بناء على طلبات الجمعية العامة أو لأسباب عاجلة ، وقد توقع نظامنا الداخلي كلا الاحتمالين . ومن ثم ، يكون مطلب جدول الأعمال المختصر مناسبا حسب هذا الرأي .

وأعرب أيضا عدد من غير الأعضاء عن آرائهم في جدول الأعمال ، ويبدو بصفة عامة أن الاتجاهات عندهم قريبة من تلك المنبثقة عند الأعضاء فحددت أغلبية كبيرة منهم بندي "حظر التجارب النووية" و"الوضوح في مسألة التسلح" على أنهما من المسائل ذات الأولوية . وتظهر كذلك نفس الانقسامات التي لوحظت عند الأعضاء فيما يتعلق بالبندين ٢ و٣ اللذين يخصان "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" و"منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بذلك" ، مع وجود نفس الآراء المتشددة في كل حالة . وكان من بين المواضيع المفضلة الأخرى عدم الانتشار ، والتحقق من اتفاقات نزع السلاح ، ونزع الأسلحة التقليدية ، وتدابير بناء الثقة ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وكان هناك قدر متساو تقريبا من الاهتمام بكل منها . وهناك كذلك اختلافات في الرأي فيما بين غير الأعضاء بشأن استحسان الاحتفاظ بالبند ٨ في جدول الأعمال . واقترح واحد من غير الأعضاء بندين جديدين ، سميا "نزع السلاح والتنمية" ، و"نزع السلاح والأمن الدولي" .

ويبدو من الواضح أن مسألة جدول الأعمال ستتطلب مزيدا من المشاورات ، لا سيما حول مواضيع معينة تختلف الوفود في الرأي بشأنها . ومع ذلك ، أحرز كثير من التقدم من حيث أن الصورة وضحت لنا الآن بخصوص أفضليات الكثير من الأعضاء ، وسيكون ذلك عونا

لنا عند التقدم بافكار جديدة بشان جدول أعمالنا في المستقبل . وبينما يتعين ألا يدخر أي جهد من أجل سرعة الوصول الى اتفاق ، يبدو لي أنه سيكون من الحكمة أن نرتئي عند نقطة معينة افتتاح أعمالنا في عام ١٩٩٣ بجدول الاعمال المؤقت الذي يتضمن البنود التي اعتمدت للعام السابق ، دون البند المتعلق بالاسلحة الكيميائية ، اتباعا لما اعتاده المؤتمر كل عام . ويمكن أن يعمم الامين العام جدول الاعمال المؤقت هذا ، ويمكن أن يكون موضوع إعلان من الرئيس عند افتتاح الدورة السنوية ، دون موافقة رسمية ، وهي لن تاتي إلا بعد الوصول الى اتفاق بشان جدول أعمال عام ١٩٩٣ ، وربما يساعدنا هذا الترتيب على استهلاك عملنا الاساسي بالشروع بسرعة في إنشاء هيئات فرعية تعنى بعدد محدود من البنود ، إذ يبدو على ضوء الطلبات الواردة من الجمعية العامة في مقررها الاخير عن آليات نزع السلاح أننا قد نحتاج الى تركيز أعمالنا على مسائل أساسية معينة . وتشير مشاوراتي بالفعل بشكل ما الى ثلاثة أو أربعة من البنود جلبت اهتمام وفود كثيرة . وبطبيعة الامر سيتعين على الرئيس القادم أن يجري مشاورات حول هذه الامور .

وأود أن استرعي انتباهكم الى مسالة الطلبات الموجهة الينا من الجمعية العامة والتي ذكرتها للتو ، رغم أنها لم تكن من بين المواضيع التي تناولتها مشاوراتي ، ففي المقرر الذي اعتمدته اللجنة الاولى في هذا العام ، والذي ستعقد بمقتضاه هذه اللجنة دورة من ٨ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ ، يطلب الينا أن نحيل في وقت مبكر للغاية ، بحلول ١٥ و٣٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ نتائج دراستنا لتقرير الامين العام ومعلومات عن حالة الاستعراض الجاري لجدول أعمال المؤتمر وتنظيم وطرق عمله . ويعني ذلك أنه ينبغي لنا ، فضلا عن تنظيم أنشطتنا المتعلقة بالمواضيع الاساسية ، أن تعالج هذه المواضيع ابتداء من بداية الدورة السنوية أو حتى قبل ذلك . وفيما يتعلق بتقرير الامين العام ، ينبغي للاعضاء الراغبين في أن ترد آراؤهم في تقريرنا أن يلقوا بياناتهم في الجلسات العامة خلال أول أسبوعين من الدورة السنوية ، ويمكن تغطية المواضيع الاخرى بالاشارة الى هذه المشاورات ، وفيما يتعلق بطرق عملنا ، سنعود مرة أخرى فيما بعد الى هذه المسالة . وعلى أي حال ، أود الآن ملاحظة أن المؤتمر لديه بالفعل نظامه الداخلي الخاص به ، وهو الذي صاغ ممارسات معينة على أساسه . ويجري تحديث تلك الممارسات دوريا من خلال مشاوراتنا غير الرسمية حول تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ، وهو ترتيب مفيد يضمن تطوير إجراءاتنا كلما لزم ذلك .

وليست لدي أي تعليقات اضافية في هذه المرحلة . وستعمم الامانة هذا البيان الآن ، بغية تسهيل مشاوراتنا المقبلة . ويسعدني بطبيعة الامر أن أجيب عن أي سؤال تودون توجيهه اليّ في هذه المرحلة .

- - - - -